المحاضرة التاسعة: سياسة الجنرال ديغول في مواجهة الثورة الجزائرية (1958 – 1962)

بعد شهر من عودته إلى سدة الحكم قام ديغول بزيارة إلى الجزائر يوم 4 جوان 1958 ألقى فيه خطابا تناول فيه القضية الجزائرية في الوقت الذي تحاشى فيها الحديث عن (الجزائر الفرنسية) وراح يعلن عن انتهاجه لسياسة جديدة تتمثل في العمل على إنشاء نظام موحد يتساوى فيه المسلمون الجزائريون بالمستوطنين الأوروبيين وبعبارة أدق فإن الجنرال "ديغول" قد بين في خطابه هذا أنه قرر التخلص نهائيا من فكرة تقسيم سكان الجزائر إلى مجموعتين: المجموعة التي تتكون من المستوطنين الأوروبيين الذين يعتبرون أنفسهم مواطنين من الدرجة الأولى والمجموعة التي تتكون من المسلمين الجزائريين الذين يعتبرهم الفرنسيون مواطنين من الدرجة الثانية. وعزم على إنشاء كيان جزائري موحد ومتعاون مع فرنسا. ويظهر أن الجنرال ديغول قد قرر اللجوء إلى هذه السياسة الجديدة بعد أن فشلت كل مخططات الحكومات السابقة في تطبيق برامجها الإصلاحية التي كانت تهدف كلها إلى دمج الجزائر في فرنسا والقضاء على الثورة التحريرية.[1]

وبعد أن اعترف بالتساوي بين المستوطنين الأوروبيين والمسلمين الجزائريين في الحقوق في خطاب 4 جوان 1958 بالجزائر راح يدعو قادة جبهة التحرير الوطني . بعد أن أشاد بشجاعتهم في خوض الثورة ومواصلتها منذ أربع سنوات . إلى المصالحة، إذ أعلن وقتذاك عن فتح أبواب المصالحة أمامهم، وقد كان هذا الإعلان بمثابة دعوة منه إلى وقف الكفاح المسلح.

ويبدو أيضا؛ بأنه بعد ثلاثة أسابيع من توليه السلطة واستحالة العودة إلى الحياة المدنية العادية، قرّر الاعتماد التام على الجيش في تسيير الشؤون السياسية . الإدارية. وحتى يتمكن من أداء مهامه وتنفيذ سياسته في الجزائر، قرر تفويض جزء من صلاحياته الخاصة بتسيير شؤون للجنرال "راؤول صالان" (*Raoul Salan*) حيث عينه مندوبا عاما للحكومة (*Délégué Général du Gouvernement*) إلى جانب قيامه بمنصب القائد العام للقوات الفرنسية المسلحة في الجزائر، وقد صار هذا الأخير يباشر سلطات وزير الجزائر (*Ministre de l'Algérie*) مكان الجنرال "ديغول" فيما بعد. وبذلك أصبح يتمتع بصلاحيات واسعة تساعده على أداء مهامه واتخاذ الإجراءات الضرورية لتطبيق الإصلاحات السياسية . الإدارية التي ينص عليها برنامج "ديغول" الإصلاحي.[2]

وفي 28 جوان 1958 قامت حكومة الجنرال "ديغول"، بعد أن منحت له حق التشريع لمدة ستة أشهر بموجب مراسيم وبدون تدخل من البرلمان الفرنسي بإصدار مجموعة من المراسيم تحدد الشروط التي ينبغي أن تمارس فيها السلطات العسكرية الصلاحيات المسندة إليها بصفة مؤقتة مكان السلطات المدنية، وهكذا أصبحت كل السلطات بيد العسكريين الذين لعبوا دورا في انقلاب 13 ماي 1958.

---

[1] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص:364.

[2] نفسه، ص:365.

من هذا المنطلق ؛ وتجسيدا للمساواة التي أعلن عنها الجنرال "ديغول" في خطاب 4 جوان 1958، فقد كان أول إجراء قامت به الحكومة الفرنسية هو إصدار مرسوم 03 جويلية 1958 ينص على إنشاء نظام انتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين، وكذلك إعطاء النساء حق الانتخابات لأول مرة، ولقد تبع هذا المرسوم مراسيم أخرى مثل مرسوم 20 أوت 1958 الذي دعا الناخبين الجزائريين إلى الاشتراك في الاستفادة، وكذلك مراسيم 7 و15 نوفمبر 1958 التي كفلت للعمالات الجزائرية التمثيل البرلماني المناسب لعدد سكانها من المسلمين الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين (31 شيخا: 22 شيخا ممثلا للمسلمين الجزائريين و9 شيوخ ممثلين للمستوطنين الأوروبيين، و67 نائبا: 46 نائبا ممثلا للمسلمين الجزائريين و21 نائبا ممثلا للمستوطنين الأوروبيين).[1]

ثم شرع في تنفيذ سياسته للقضاء على الثورة بداية من خريف 1958، والتي ارتكز ت على ثلاث دعائم أساسية تتمثل في ما يلي:

أ - الدعامة الاقتصادية:

تتمثل في تنمية الاقتصادية قصد تشغيل المواطنين وعزلهم هن جبهة التحرير الوطني وقد وظف لذلك أرصدة مالية كبيرة في إطار ما يسمى بمشروع قسنطينة الذي أعلن عن ميلاده والشروع في تجسيده يوم الثالث من شهر أكتوبر سنة 1958.[2] وقد جيء بالسيد "دو لوفري" لتجسيد هذا الأمر خلفا للجنرال "صالان" على رأس الشؤون المدنية الجزائرية؛ ولقد كان الغرض من ذلك التعيين هو طمأنة الرأسماليين الغربيين الذين يعرفون السيد "دولوفري" معرفة جيدة لكونه اشتغل سنوات عديدة في إطار مشروع الوحدة الأوروبية. وقد اشتهر في ذلك الوقت بمرونته في التعامل مع الشركات الكبرى وخاصة منها تلك التي تحتكر مناجم الفحم وتسيطر على الفولاذ في أوروبا.[3]

وإذا كانت هذه الدعامة تنقسم إلى ما يسمى بمشروع قسنطينة بالنسبة لشمال الجزائر، وإلى أحكام استغلال الثروات الجوفية التي تزخر بها أراضي الصحراء الشاسعة. وإذا كانت أيضا التعليمات المعطاة إلى "دولوفري" ترمي أساسا إلى إيجاد الظروف الملائمة لتمكين فرنسا من توظيف بترول الصحراء، وغازها لسد عجز الخزينة الفرنسية وتزويدها بالعملة الصعبة، فإنها تهدف، في ذات الوقت إلى الإكثار من مناصب الشغل التي من شأنها عزل جبهة التحرير الوطني عن الشعب الجزائري وإلى حرمان الجزائر لمدة خمس وعشرون سنة على الأقل من حق النظر في إنتاج المحروقات واستغلالها

---

[1] عقيلة ضيف الله، مرجع سابق، ص ص: 366 – 367.

[2] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص: 129.

[3] محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، **فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية**، سلسلة الملتقيات، (دراسات وبحوث الملتقى الوطني الأول حول فصل الصحراء عن الجزائر)، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 1998، ص: 195.

وذلك في حالة انفصالها عن فرنسا وحتى تسد في وجهها طرق التصنيع التي تمكن أن تجعل منها دولة متقدمة في وقت قريب.[1]

وفي إطار مشروع قسنطينة تم القيام بإصلاحات إدارية تمثلت في رفع عدد العمالات إلى 15 عمالة وذلك بمقتضى مرسوم 7 نوفمبر 1959 وقد تم هذا التقسيم على أساس ثلاث مناطق هي:

- المنطقة الشمالية؛ وتضم العمالات التالية: (تلمسان، وهران، مستغانم، الشلف، الجزائر، تيزي وزو، سطيف، قسنطينة، عتابة).
- منطقة الهضاب العليا؛ وتتشكل من العمالات التالية: (سعيدة، تيارت، المدية، وباتنة)
- منطقة الصحراء؛ وتحتوي على العمالتين التالتين: الساورة والواحات.

والهدف من هذا التقسيم تطويق الثورة الجزائرية، وتصفية عناصر جبهة التحرير الوطني.[3] وكان هذا المشروع أيضا يهدف حسب خطة "ديغول" هو إيجاد (400.00) وظيفة جديد للمسلمين الجزائريين، وتوزيع (250.00 هكتار) على الفلاحين الجزائريين.[2]

ب . الدعامة العسكرية:

اعتمد الجنرال "ديغول" في إرساء قواعد سياسته وتثبيت دعامتها العسكرية على الجنرال "موريس شال"(*Maurice Challe*) الذي عينه على رأس القوات الفرنسية المسلحة في الجزائر يوم 2 ديسمبر 1958 ووضع تحت تصرفه إمكانيات ضخمة في المجالين المادي والبشري ولمساعدته في مهمته قام بتعيين له، وترقية مجموعة من الجنرالات العقداء الذين تخرجوا من المدارس العسكرية العليا أو اكتسبوا في الميدان خبرة واسعة في حرب الفيتام وفي الجزائر نفسها. ومن جملة الضباط السامين هناك بالخصوص من العقداء: (بوي، بيجار، "ترانكي"، "بروازات"، "دوكاس"، "جيرار"، "كوسطو"، "غودار"، "غادر"، "سيكالدي"، ... وغيرهم). ومن الجنرالات هناك ("ألار"، "غراسيو"، "غامبياز"، "أولبي"، "ماسو"، "كوست"، ... وغيرهم).[2]

1 – العمليات العسكرية:

في إطار مهمته الجديد أطلق الجنرال "شال" مخططا جديدا لمواجهة جيش التحرير الوطني يعتمد على التواجد المكثف للفرنسيين، وهو ما شرحه أمام هيئته العليا قائلا: ((لا يكفي التطويق، ولا المسح الذي يعقبه الانصراف هذه وسائل لا تجدي إزاء سرعة ونجاعة حركة الفلاقة. ما يجب فعله

---

[1] محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، مرجع سابق، ص: 198.

[2] عقيلة ضيف الله، المرجع السابق، ص: 372.

[3] عمار بوحوش، المرجع السابق، ص: 424.

[3] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، مرجع سابق، ص: 130. وأيضا، فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 334

هو التواجد في الجبل. التمركز في مكان جرت العادة أن يتواجد به الفلاقة، بهذا الشكل سيلاقينا كلما خرج من المخبأ الذي سيصبح مجبرا على ملازمته. سنقطع أولا صلة الفلاقة بالناس وسيصبح هؤلاء يشعرون بأن ثورة الفلاقة لا تعنيهم مهمتنا أيها السادة هي تحويل حياة الفلاقة إلى جحيم)).[1] من هذا المنطلق بدأ "شال" مخططه الجهنمي بداية من سنة 1959.

- عملية التاج (*Opération Couronne*):

كانت أول عملية عسكرية أطلق عليها عملية التاج الثانية أو عملية القطاع الوهراني (*Opération Oranie*) في يوم 06 فيفري 1959 بالولاية الخامسة انطلاقا من سعيدة التي كان قائدا على قطاعها الكولونيل "مارسال بيجار" (*Marcel Bigeard*) المدعو (برينو)، الذي كان سابقا بمدينة الجزائر على رأس الفرقة الثالثة لمظلي المستعمرات أصحاب القبعات الحمراء، حيث اشتهر اسمه في معركة الجزائر في 1957 بممارسة منهجية التعذيب الوحشي والاغتيالات دون محاكمة ودون حسيب ولا رقيب،

مهما يكن؛ فإن العملية العسكرية استهدفت منطقة الظهرة وفرندة وضواحيها إلى غاية الونشريس من الولاية الرابعة بمشاركة ما بين (30.000 جندي) و(40.000 جندي) تحت قيادة الجنرال "غامبياز" (*Gambiez*) الذي سيرقي إلى قائد أعلى للقوات الفرنسية في الجزائر، ومشاركة الجنرال "إيزانو" (*Izano*) قائد وحدات الطيران، وغيرهم من الجنرالات. ودامت العملية إلى غاية يوم 04 أفريل 1959 ليتوسع نفوذها إلى الكثير من مناطق القطاع الوهراني، نذكر من أهمها: معركة مزايطة (تيرسين) في يوم 14 مارس 195، معركة الزرزور (تبرسين) يوم 14 أفريل 1959، ومعركة كرواووط (بسيدي بوبكر) في شهر أفريل 1959، معركة عين بوشتة (بسيدي مبارك) في 26 ماي 1959، وغيرها من المعارك والكمائن والهجمات المتفرقة، التي كلفت القوات الفرنسية خسائر في الأرواح والمعدات.[2] وأيضا كانت للجيش التحرير كانت مكلفة، في الوقت الذي تقول فيه المصادر الفرنسية أن أنها قضت على 50 من جيش التحرير الوطني في الولاية الخامسة، واسترجاع نصف أسلحة. ولكن بعد مرور الوقت أدركت قوات جيش التحرير الوطني طبيعة الاستراتيجية الجديدة للقوات الفرنسية، فحاولت التكييف معها من أجل الحفاظ على قواتها والتقليل من حجم خسائرها بتفادي الاصطدام مع القوات الفرنسية قدر الإمكان، والخروج إذا أمكن ذلك من مناطق الحصار إلى الولايات المجاورة، وتفكيك الكتائب إلى مجموعات صغيرة يصعب العثور عليها.[3]

---

[1] فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 133

[2] أحمد زديرة، ((الثورة الجزائرية ومخططات الحكومة الفرنسية))، **أول نوفمبر**، المصدر السابق، ع: 175، أفريل 2011م الموافق لجمادي الأول 1432هـ، ص: 44.

[3] صالح بلحاج، ((مخطط شال وأثاره في تطور حرب التحرير الوطني))، **المصادر**، مرجع سابق، ع: 12 – 2005، مرجع سابق، ص: 201.

-عملية الحزام (*Opération Courroie*):

انطلقت في يوم 18 أفريل 1959 وامتدت إلى غاية يوم 19 جوان 1959 واستهدفت الولاية الرابعة جبال الونشريس والأطلس البليدي والظهرة وجزء من الولاية السادسة بمشاركة من (20.000 جندي) إلى (30.000 جندي)، ورغم هذه الحشود للقوات الفرنسية فإن العملية لم تحقق ما كانت تصبو إليه من تصفيات في هذه المناطق غير أنها خلفت الكثير من الشهداء من ضمنهم قائد الولاية الرابعة الصاغ ثاني "أحمد بوقارة" المدعو العقيد "سي أمحمد بوقرة".[1]

- عملية الشرارة (*Opération Etincelle*)

المعروفة أيضا بعملية جنوب سطيف والحضنة وبريكة، التي تلخص مجرياتها تقارير هيئة الأركان الفرنسية بما يلي: أن العملية قادها الجنرال "جون غراسيو" (*Jean Gracieux*) قائد اللواء العاشر للمظليين (المروث عن الجنرال "ماسو") حيث تكفل بنفسه أثناء هذه العملية بالمجال الجوي وتوجيه مسارات المروحيات التي بلغت ما بين 30 و38 مروحية من نوع (*H21*) و(*H34*) والجنرال "جورساي سانت هيليي" (*Jersey St. Helier*)، الذي كان يساعده في قيادة الفرق المظلية المشكلة لهذا اللواء وغيرهم من الجنرالات والضباط السامين وضباط الاحتياط الذين تكفل كل فيما يخصه بقيادة مختلف التشكيلات المتمثلة في اللواء 19 للمشاة وغيره، وفرق المغاور المنقولة جوا من مختلف المراكز والثكنات ووحدات القناصة ومشاة البحرية والوحدات الهندسية والميكانيكية والتموينية إلى غير ذلك من الوحدات الأخرى والمصالح العسكرية والهيئات المختصة في حرب العصابات التي تنتمي في مجملها إلى منطقتي قسنطينة الغربية والجنوبية (العمليتين) ومنطقة جنوب مدينة الجزائر (العملياتية) (*ZOOC*) و(*ZOSC*) و(*ZOSC*) المدعمة بمختلف الآليات بما في ذلك الدبابات والمصفحات الأخرى ومدفعية الميدان والطائرات بمختلف أنواعها، وقد شارك فيها من (20.000 جندي) إلى (30.000 جندي)،. واستهدفت هذه العملية أجزاء من الولايات الأول والثالثة والرابعة والسادسة، نذكر منها بصفة خاصة الهضاب العليا لجنوب سطيف وعين ولمان وسوبلة حتى مقرة وضواحيها التي تعتبر كمناطق عبور تربط جب بوطالب والأطلس التلي لسلسلة الأوراس بمنخفضات الحضنة المتصلة بسهول جنوب الواسعة وشطها وجبل المعاضيد شرقا وأولاد عدي القبالة إلى غابة جبال بلزمة ومحاذاتها.

انطلقت العملية ابتداء من يوم 09 جويلية 1959 بجبل قديل الذي اتخذ منه الجنرال "شال" قيادته لتسير العمليات التي استمرت إلى غاية 18 جويلية 1959.كانت ناجحة حسب وصف التقارير الفرنسية التي تقول: أنها بعدما استنزفت نصف قدرة جيش التحرير، في الوقت الذي لا تشير فيه ما قمت به القوات الفرنسية ضد المواطنين العزل، وما اقترفته من جرائم تتعلق بالتعذيب والنهب

---

[1] أحمد زديرة، المصدر السابق، ص: 46.

والاغتيالات وغيرها من جرائم تتعلق بالتعذيب والنهب والاغتيالات وغيرها من أساليب القمع والتنكيل.[1]

-عملية المنظار (*Opération Jumelles*):

شملت الولاية الثالثة وأجزاء من الولايات الأولى والثانية والرابعة، حيث ارتكز نشاطها على جبال القبائل تقريبا وبصفة خاصة جبال أكفادو ووادي الصومام وشلاطة التي أقيم فيها مركز متقدم لقوات "شال"، وكانت هذه رهيبة في تدمير ها للقرى والمشاتي والمداشر وإبادتها للأشخاص وفتكها بالأعراض والحرمات، شارك فيها أكثر من (70.000 جندي) بقيادة الجنرال "شال" بنفسه، ودامت من يوم 22 جويلية 1959، ثم مددت في إطار عمليات أخرى إلى غاية شهر أفريل 1960. وقد وفر لها الجنرال "شال" الألاف من الشاحنات من نوع: جيمسي (جنرال موتورز كوربور يشن) و(دودج 4x4)، و(فورد وجيب الأمريكية)، وغيرها من الأنواع الأخرى من المركبات والعربات المجرورة للمدافع والأليات الأخرى وأكثر من ألف دبابة من نوع شافي ومصفحة من نوع (هالف تراك وغيرها) من المدرجات الأخرى والعشرات من الطائرات المقنبلة والمطاردة والكاشفة والمروحيات بمختلف أنواعها لا سيما مروحيات (*H34*) و(*H19*) و(*H21*)و(لالوات2)، والعشرات من السفن والبوارج الحربية منهما من من رسي بعرض السواحل لضرب المواقع المقابلة لها، ومنها من بقي في يجوب الشواطئ بين دلس وجيجل وأخرى تقوم بإنزال المشاة البحرية على شواطئ ناحية (كاب سبقلي) التي رمز لها برقم (1611) وناحية (بني كسيلة) وغيرها بهدف لاقتحام غابة (أكفادو) انطلاقا من الشمال بقيادة الجنرالات: "جاك فور" (*Jacques Faure*) قائد قطاع القبائل، وإيشاك (*Ichac*) خريج الكلية العسكرية، وبوني (Bouni) رئيس مكتب القائد الأعلى للقوات "شال"، و"دابليار" (*dabliaire*) قائد منطقة سطيف، و"دوميز" (*Domez*) قائد قطاع سور الغزلان، و"جورج بويس" (*George Buis*) قائد الفرقة الثامنة لفرسان (*Spahis*) لقطاع برج بوعريريج، الذي كان قد شارك في عملية الشرارة بجبال المنصورة والحضنة وغيرهم من الضباط السامين وضباط الاحتياط وبالخصوص منها الجنرالان "جون غراسيو" (*Jean Gracieux*) و"جورساي سانت هيليي" (*Jersey St. Helier*)، اللذان كانا قد شاركا في عملية الشرارة، واللذان قاما إلى جانب الجنرال "شال" بتحضير لهذه العملية بدقة متناهية.[2]

-عملية الأحجار الكريمة (*Opération Pierres Précieuses*):

وهي اسم شامل لكل الأحجار الكريمة المشتقة من مختلف الأنواع والألوان المتمثلة كل واحدة منها على حدى في تسمية العمليات العسكرية لمخطط شال التي ذكرها كما يلي: الياقوت الأحمر 1 (*Rubis*) من 10 جوان إلى 22 أكتوبر 1959 ثم مددت إل شهر سبتمبر 1960، الياقوت الأزرق

---

[1] أحمد زديرة، المصدر السابق، ص ص: 48 – 49.

[2] نفسه، ص ص: 52 – 53.

(*Saphir*) من 19 أكتوبر إلى 22 أكتوبر 1959، الفيروز الأزرق (*Turquoise*) من 02 نوفمبر 1959 إلى 06 مارس 1960 ثم مددت إلى شهر سبتمبر 1960، الزبردج (*Emeraude*) من 05 نوفمبر 1959 إلى 31 مارس 1960 ثم مددت إلى شهر سبتمبر 1960، الياقوت الأصفر (*Topaze*) من 10 نوفمبر 1959 إلى 31 مارس 1960، العقيق (*Agate*) من 17 مارس إلى 06 ماي 1960، اليشب والجزع (*Jade et Onyx*) من 06 ماي إلى 10 جوان 1960، الزمردة الأخضر (Beryl) من 16 ماي إلى 05 جوان 1960، الغرافيت والكربون (*Graphite et Carbone*) من 09 جوان إلى 14 جوان 1960، عين النمر (*Opaline*) من 18 جوان إلى 05 جويلية 1960، السماق2 (*Porphire*) من 05 جويلية إلى 14 جويلية 1960، هيماتيت (*Hematite*) من 19 أوت إلى 27 أوت 1960، العقيق الأحمر (*Cornaline*) من 19 أوت إلى 29 أوت 1960، الياقوت الأحمر 2 (*Rubis*) من 19 سبتمبر إلى 28 سبتمبر 1960.

كانت عملية الأحجار الكريمة بهذه الأسماء الرنانة اطلقت من الولاية الثانية وأجزاء من الولايتين الثالثة والأول، بالخصوص جبال جيجل والقل و(إيدوغ) والصومام وميلة وجبل طاية وتاكسنة، وكتينة وأم الطوب والكندي وأسمندو وغابات سطانة والشقفةإ إلى غر ذلك طبقا للتواريخ المذكورة أعلاه بمشاركة ما بين (50.000) إلى (60.000 جندي) تحت اشراف لونيو (*Lennuyeux*) قائد منطقة الشمال القسنطيني ومساعدة الجنرالان قائد اللواء 25 للمظليين، وقائد اللواء 11 للمشاة وغيرهم من الجنرالات المشرفين على الوحدات الأخرى، حيث دام نشاط البعض منها إلى شهر سبتمبر 1960.[1]

مهما يكن من أمر؛ فإن كل المصادر تؤكد على أن كل العمليات العسكرية التي انطلقت مع بداية سنة 1959قد شكلت خطرًا كبيرا على جبهة التحرير الوطني خاصة في الولايتين الثالثة والرابعة. إن هذه العمليات قد تواصلت إلى غاية عام 1960 ملحفة أضرارا بالمدنيين وخسائر في جيش التحرير الوطني لم يعرف لها مثيل من قبل ولا من بعد. وهو الأمر الذي جعل "فرحات عباس" يقول في كتابه (تشريح حرب): ((إن الجزائر لم تعرف ثقل الحرب مثل ما عرفت ذلك في عهد الجنرال ديغول)). لكن رغم هذا المجهود، فإن الجنرال شال لم يحقق الانتصارات العسكرية التي طلبها منه رئيس الدولة الفرنسية الذي اضطره الواقع إلى الحل المبني على التفاوض، وهو الحل الذي شرع في تطبيقه منذ 16 ماي 1959 عندما صرح، باسم فرنسا، أنه يعترف للشعب الجزائري بحقه في تقرير مصيره. وهو الي كان وقبل ذلك، وبالضبط في يوم 17 من شهر أفريل 1959، أي بعد معركة جبل ثامر التي استشهدا فيها قائدا الولاية الثالثة والسادسة العقيدان "عميروش" و"سي الحواس" بحوالي أسبوعين فقط، قد وجه رسالة تهنئة إلى الجنرال "شال" جدد له فيها تقته المطلقة في نجاح برنامجه الذي قال عنه يستحق التهنئة الكاملة في الجزائر، وهي التهنئة التي زادت من غرور الأخير الذي أدل بعدها بأيام إلى مبعوث

---

[1] أحمد زديرة، المصدر السابق، ص ص: 55 – 56.

جريدة لموند (*Le Monde*) مؤكدا له بأنه: ((آخذ بزمام الأمور، والانتصار العسكري لا شك فيه وهو قريب)).[1]

2 – خط شال المكهرب:

في شهر فيفري 1959 قال الجنرال "شال" أما هيئة الدفاع ما يلي: ما دام نشاط الحدود قائما فإن الثقل كبير جدا على الجبهة الداخلية، ولا يمكن أن نحلم بالتخلص النهائي من التمرد ما دام العدو قائما نشطا على الأبواب الحدودية)).[2]

وهو التصريح الذي أبدى فيه رضاه عن فاعلية الحواجز خط "موريس" فأضاف خطا آخر على الحدود الشرقية والذي أصبح يسمى باسمه، والذي كان أقرب إلى الحدود التونسية من الخط السابق، ممتدا من القالة ومتجها نحو الجنوب بمحاذاة الحدود التونسية إلى غاية (غار ديماو)، ومن هناك يعود إلى سوق أهراس ثم ينحرف من جديد باتجاه الحدود التونسية قريبا من ساقية سيدي يوسف، ليوصل امتداده إلى تبسة ومنها إلى نيقرين عبر جبال النمامشة ملاصقا تقريبا بالحدود التونسية. وطول الحاجز الغربي 750 كلم والشرقي حوالي 200 كلم لأنه يصل بعد مسافة أقصر إلى الصحراء، طوال الخطين معا 100 كلم إذا أضفنا المسافات الصحراوية المحروسة بالرادار ، ارتفاع الخط الشرقي متر ونصف، وطاقته الكهربائية حوالي 1000 فولد. كل من الحاجز الشرقي والغربي ليس خطا واحدا، وإنما خطوط رئيسيان من الأسلاك المكهربة بتيار عالي التوتر والأسلاك الشائكة الملغمة، تفصل بينهما مسافة تختلف طولا من منطقة إلى أخرى، تبلغ في المتوسط 150 مترا من الأرض الملغمة، يمر بها مسلك يربط بين مراكز عسكرية تفصل بينهما بضعة كيلومترا. في هذا المسلك، توجد ليل نهار وبدون انقطاع دوريات بدبابات (هالف المجنزرة)، تجوب المنطقة هابا وإيابا حاملة إضواء كاشفة ضخمة (تكنس) بضوئها المتحرك في شكل دائري المنطقة التي تمر بها من جميع الجهات، الفاصل الزمني بين دوريتين هو 10 دقائق. في النهار تقوم بالحراسة أيضا أسراب ذاهبة وأخرى آنية من الطائرات على امتداد الحواجز والمناطق المحاذية لها، مزودة بآلات متطورة للاستكشاف والملاحظة.[3]

وكان كل مركز عسكري مزود بأجهزة تحدد في الليل تحديدا دقيقا المكان الذي وقع فيه قطع الأسلاك، فتبدأ عملية القصف بالمدفعية ريثما تصل وحدات التدخل إلى المكان المعين وفي الصباح الباكر من يوم الغد تكون قد تمت محاصرة مكان الاختراق والمناطق المجاورة التي يتوقع أن يكون الجنود قد وصلوا إليها بناء على تقديرات تتعلق بسرعة السير والمسافة التي يمكن أن تقطع منذ لحظة العبور إلى طلوع النهار.

---

[1] محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، المرجع السابق، ص: 131.

[2] فرحات عباس، المصدر السابق، ص: 333.

[3] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص ص: 233 -234.

أما على الحدود الجنوبية، كانت الصحراء تفتش دون انقطاع بواسطة دوريات تقوم بها الطائرات والقوات البرية الآلية المتنقلة، والرادرات المقامة في مختلف مدن الجنوب، لتوجيه استطلاعات الطيران، بالإضافة إلى الحدود الجنوبية للجزائر مع ليبيا والنيجر ومالي وموريتانيا.[1]

3 – ارتفاع عدد المحتشدات:

في صيف 1958 تم حشد (50.000) نسمة من الجزائريين في مختلف المناطق، وعدما جاءت عمليات "شال" العسكرية تسارعت وتيرة النقل والحشد، حيث بلغ المقيمين في مراكز التجمع أزيد بقليل من مليون نسمة في مطلع سنة 1959، وأصبح عدد المرحلين حوالي مليون نسمة في شهر جويلية من السنة ذاتها. قبل هذا بحوالي شهرين، كان المندوب العام "بول دولوفريي" قد اعترف في تعليمة رسمية بنقل مئات الآلاف من الأشخاص خلال الشهور الأخيرة مقدرا عدد السكان المقيمين في مخيمات التجميع خلال شهر أفريل بأكثر من مليون نسمة. بحيث وصل في سنة 1961 عدد المحتشدات عبر كامل القطر الجزائري إلى 2600 محتشد.

في هذه الأثناء؛ كان حوالي (600.000 نسمة) قد هربوا من اعتداءات العسكر وقمعه في الأرياف والمدن، من أمثلة ذلك وهران التي توجه إليها حوالي (50.000 شخص)، والجزائر العاصمة (200.000 شخص)، وقسنطينة قرابة (100.000 شخص) إذا أضفنا إلى هذا (250.000 شخص) من سكان الحدود الذين لجئوا إلى تونس والمغرب وهي حصيلة ثقيلة، كما وردت من إحصائيات السلطات الرسمية الفرنسية. التي تشير تقاريرها أنه في سنة 1960 بلغ عدد الجزائريين الذين تم حشدهم (2.175.00 شخص)، يعنى ربع العدد الإجمالي للسكان، إذا أخذنا بعين الاعتبار أيضا المحشورين عدد النازحين إلى المدن، يمكننا أن نقدرهم بثلاثة ملايين على أقل تقدير، أي نصف سكان الأرياف، عدد الأشخاص الذين لم يكونوا عام 1960 في أماكن إقامتهم التقليدية. ثم تشير هذه التقارير أنه في 01 جانفي 1961 كان بالجزائر 1048 قرية جديدة و1331 مركز تجمع مؤقت، أي بمجموع 2380 مركز يعيش فيه (800.000 نسمة). في أفريل 1961 تم إحصاء 2500 مركز و(1960.000 شخص) محشودين، لكن في الواقع بلغ على الأقل (2.350.000 شخص) يضاف إليهم ما يقارب (1.117.000 شخص لاجئون في المدن، يعني 05 % من سكان الأرياف غادروا منازلهم.[2]

ج . الدعامة السياسية:

وستظل حكرا على الجنرال ديغول نفسه، يستعين في تثبيتها والإشراف عليها بمجموعة من الإطارات السامية التي لا شك في موالاتها له من أمثال: "بومبيدو" (*Pompidou*) و"لويس جوكس"

---

[1] صالح بلحاج، **تاريخ الثورة الجزائرية**، المرجع السابق، ص: 235.

[2] نفسه، ص ص ص: 250 – 251 – 250.

(*Louis Joxe*) و"قيشار "(*Guichar*) و"تريكو" (*Tricot*) وغيرهم.[1] وتمثلت في مناورة سلم الشجعان، القوة الثالثة، الطاولة المستديرة، فصل الصحراء، التي تتزامن مع الشروع وبداية الاتصال والتفاوض مع ممثلي جبهة التحرير الوطني، والتي سنتناولها لاحقا.

[1] محمد العربي الزبيري، ((ديغول ... والصحراء))، مرجع سابق، ص: 199.